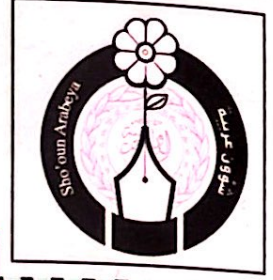


154
صيف 2013

شؤون عربية



مجلة قومية فصلية تصدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الحكم الإسلامي بين كفاءة الأداء الداخلي وواقعية التعامل الخارجي

- تعثر الثورات العربية داخلياً وتداعياتها خارجياً
- التغيرات في السياسة الأمريكية وتأثيراتها على المنطقة
- انعكاسات سياسات دول الجوار على الساحة العربية
- العرض الساخر في مواجهة عثرات الحكم

- ملف خاص
- فنون وآداب عربية
- دراسات
- عروض كتب

115 انعكاسات سياسات دول الجوار على الساحة العربية

- 116 د. خليل عناني الانقسامات الطائفية والدينية في دول الثورات العربية
- 123 أمجد أحمد جبريل السياسة الإسرائيلية تجاه الثورات العربية: سوريا نموذجاً
- 134 غيازي دحمان الأزمة السورية على صدع المتغيرات الدولية

113 ملف خاص

- 142 صلاح سالم أزمة المدينة العربية بين السياسة والثقافة !
- 154 أمينة خيري الـ " توك شو " إرادة شعب وكابوس حكم
- 163 د. أحمد مختار الجمال الموسوعة السياسية المعاصرة (الحلقة 25)

175 فنون وآداب عربية

- 176 سليمان سحاب دار الأوبرا المصرية وأثرها في الموسيقى العربية
- 188 كاوه خضري - نور الدين بروين الواقعية السحرية في الرواية العربية .. " شجرة العابد " نموذجاً (الجزء الثاني)

205 دراسات

- 206 د. إدريس لكريني العلاقات العربية الأفريقية والفرص الضائعة
- 220 د. محمد عبد العزيز سهل الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة أثناء الثورات العربية في إطار القانون الدولي الجنائي

241 عروض كتب

- 242 عماد الدين حلمي عبد الفتاح " قيامة شعب " .. قراءة أولية في دفتر الثورات العربية

العلاقات العربية- الإفريقية والفرص الضائعة

د. إدريس لكريني

مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات - مراکش

تكتسي القارة الإفريقية أهمية دولية كبرى من حيث المساحة والسكان والتنوع الثقافي والجغرافي والثروات المعدنية والطبيعية؛ الأمر الذي جعلها محط اهتمام العديد من القوى الدولية الكبرى في العقود الأخيرة.

وتجد العلاقات العربية - الإفريقية أساسها في مجموعة من الاعتبارات الجغرافية والاجتماعية والتاريخية..؛ ذلك أن عدداً كبيراً من العرب هم أفارقة؛ كما أن جزءاً كبيراً من مساحة البلاد العربية تمتد داخل القارة الإفريقية وتعتنق نسبة كبيرة من الساكنة في إفريقيا الديانة الإسلامية.

وقد تعززت هذه العلاقات بشكل ملحوظ مع تنامي حركات التحرر الوطني في مواجهة الاستعمار الأجنبي؛ ودخول الطرفين في تكتلات وحركات إقليمية (جامعة الدول العربية؛ حركة عدم الانحياز؛ منظمة المؤتمر الإسلامي؛ منظمة الوحدة الإفريقية) ومن خلال أجهزة الأمم المتحدة (الجمعية العامة) في مواجهة مختلف المخاطر وخدمة القضايا المشتركة (الصراع العربي الإسرائيلي ودعم القضية الفلسطينية؛ مواجهة سياسة الميز العنصري في جنوب إفريقيا وروديسيا..).

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي؛ وما تلاه من نهاية للحرب الباردة؛ شهدت هذه العلاقات فتوراً على مختلف الواجهات والميادين عكسها الحجم الهزيل للتبادل التجاري والصناعي والثقافي، وضعف التمثيل الدبلوماسي العربي في هذه الأقطار؛ الأمر الذي فتح المجال لتدخلات وأطماع أجنبية في المنطقة؛ وفوت على الطرفين

فرص التعاون والتنسيق لخدمة مختلف القضايا المشتركة في بعدها التنموي والإستراتيجي.

فما هي فرص التنسيق بين الجانبين ورهاناته؟ وما هي المعوقات التي تحول دون بلورة شراكة إستراتيجية بين الأقطار العربية والإفريقية؟ وما هي المداخل اللازمة لدعم هذه الشراكة؛ خدمة للقضايا العربية والإفريقية الحيوية؟.

أولاً- السياق العام للعلاقات العربية- الإفريقية

تتقاسم الدول العربية والإفريقية مجموعة من العناصر والمقومات التي تجعل منهما أقرب إلى بعض؛ ذلك أن ثلثا سكان العالم العربي أفارقة؛ كما أن الإسلام هو الدين الأول في إفريقيا؛ و "ما يقرب من ثلثي أفريقيا عرب، ويعني ذلك أيضاً أن أغلبية العرب أفارقة. كما أن 72 بالمائة من مساحة الوطن العربي تقع في القارة الإفريقية، وتوجد في القارة الإفريقية عشر دول عربية أعضاء في جامعة الدول العربية.."(1).

وتمتد جذور العلاقات العربية - الإفريقية إلى عصور قديمة؛ حيث تشير الكثير من الدراسات والأبحاث التاريخية إلى قدم ومتانة العلاقات التجارية التي كانت تربط العرب والأفارقة. هذا وحظيت إفريقيا باهتمام عدد كبير من المؤرخين العرب والمسلمين؛ كابن حوقل وابن بطوطة والحسن بن محمد الوزان المعروف بليون الإفريقي وابن خلدون.. ومنهم من تجول فيها وعاش بين مجتمعاتها، فكانت معلوماتهم مباشرة وميدانية (2).

(1) محمد فائق: آفاق العلاقات العربية- الإفريقية؛ ضمن العرب والدائرة الإفريقية (مؤلف جماعي)؛ سلسلة كتب المستقبل العربي (45)؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ الطبعة الأولى 2005؛ ص243.

(2) محيي الدين صابر: العرب وإفريقيا؛ العلاقات الثقافية: المكتبة العصرية؛ صيدا، بيروت؛ الطبعة الأولى 1987؛ ص13.

ويشير أحد الباحثين إلى أن "العرب لا يتواجدون فقط في الشمال الإفريقي ولكنهم أيضاً فيما يطلق عليه اسم إفريقيا "جنوب الصحراء" حيث اختلطوا وتزاوجوا مع الأعراق الأخرى هناك. واللغة العربية ليست هي اللغة السائدة فقط في الشمال ولكن أيضاً في مناطق متعددة من القارة، كما أن الإسلام أصبح هو الدين السائد في الجزء الأكبر من إفريقيا"⁽³⁾.

غير أن هذه العلاقات لم يكتب لها التطور في العصور الحديثة بفعل ظروف الاحتلال. وبعد تأسيس هيئة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تعززت مظاهر التعاون والتنسيق بين الجانبين في إطار حركات التحرر الوطني الساعية للتخلص من الاحتلال الأجنبي؛ التي تطورت بصورة أكبر مع ظهور جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الـ77.

ويذكر أحد الباحثين أن ثورة عام 1952 بمصر أعادت الدفء للعلاقات العربية - الإفريقية، وقد عزز من ذلك ظهور زعامات وقيادات إفريقية مثل باتريس لومومبا وجومو كينيا وكوامي نكروما ومودوبي كيتا، وسيكوتوري وجبهة التحرير الوطني في الجزائر، حيث وجد هذا المد الوطني كل الرعاية والاهتمام والتشجيع من عبد الناصر؛ ولم يكن هناك مكتب لحركة تحرر وطني إفريقي لم يكن له وجود في القاهرة⁽⁴⁾.

لقد تبنت الحركات الوطنية في المنطقة العربية قضايا التحرر والمقاومة في عدد من الدول الإفريقية ودافعت عن حقوقها المشروعة. كما لم تخف جامعة الدول العربية اهتمامها بمختلف القضايا والمشاكل الإفريقية؛ وهو نفس الاهتمام الذي قابلت به منظمة الوحدة الإفريقية التي تضم في عضويتها بعضاً من الدول العربية؛ عدداً من القضايا

(3) أحمد حجاج: التعاون العربي الإفريقي بين الواقع والأمل؛ مجلة شؤون عربية؛ العدد 109، ربيع 2002؛ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ ص186.

(4) محمد السنوسي: الفضاء العربي الإفريقي؛ مجلة فكر العلوم الاقتصادية والقانونية والسياسية؛ العدد الأول 2008؛ ص19.

العربية العادلة. وقد بلغ التعاون بين الطرفين مداه في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية من جهة؛ ورفض وإدانة سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وروديسيا.

وقد أسهم التنسيق بين الجانبين داخل أروقة الجمعية العامة؛ في بلورة عدد من التوصيات التي تخدم مصالح الطرفين؛ نذكر من بينها:

- توصية الجمعية العامة 1960/1514 المتعلقة بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.
- توصية الجمعية العامة رقم 1970/2625 المرتبطة بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.
- توصية الجمعية العامة الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 1973 القاضية بقمع ومعاقبة جريمة "الأبارتايد" أو الميز العنصري.
- توصية الجمعية العامة رقم 1974/3314 الخاصة بتعريف العدوان.
- توصية الجمعية العامة رقم 3379 الصادرة سنة 1975 القاضية باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال التمييز العنصري (5).

وفي الدورة السادسة والخمسين لعام 2001 صوتت أغلبية الدول الإفريقية على القرار رقم 31/56 الداعي إلى رفض شرعية إسرائيل على القدس الشريف وشجب قرار الدول التي نقلت سفارتها إليها منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن رقم 478 لعام 1980 (6).

وفي أعقاب الحرب التي شنتها إسرائيل على العرب سنة 1967 عرفت العلاقات العربية- الإفريقية انتعاشاً كبيراً؛ ترجمته الكثير من القرارات والمواقف الصادرة عن

(5) في السادس عشر من شهر ديسمبر/ كانون الأول من سنة 1991 وفي سابقة فريدة من نوعها وبضغط أمريكي؛ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إلغاء هذا القرار.

(6) أحمد ثابت: القضايا العربية- الإفريقية في الأمم المتحدة؛ دراسة في السلوك التصويتي للمجموعة الإفريقية؛ مجلة شؤون عربية؛ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ العدد 125؛ ربيع 2006؛ ص 202.

الدول الإفريقية؛ حيث سحبت الكثير من هذه الدول اعترافها بإسرائيل وصوتت على عدد من القرارات الأممية التي تؤكد على الحقوق العربية؛ وقد استأثرت القضية الفلسطينية حينها بأولوية وأهمية كبيرة ضمن القضايا الحيوية لهذه الدول.

و "بانتهاج حرب أكتوبر بلغ عدد الدول التي قطعت علاقتها مع إسرائيل 29 دولة، ولم يتبق من الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة سوى أربع لها علاقات مع إسرائيل هي ملاوي وموريشيوس وليسوتو وسوازيلاند" (7).

ويعتبر البعض (8) أن اتفاقية كامب ديفيد وما صاحبها من تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل أفسحت المجال لبعض الدول الإفريقية كي تعيد علاقتها سرّاً وعلانية مع إسرائيل.

إن هذا الرصيد التاريخي للعلاقات العربية - الإفريقية المدعوم بمقومات تجسد التواصل والتقارب؛ تشكل أرضية خصبة لنسج شراكة إستراتيجية واعدة قادرة على مواكبة التحولات الدولية الراهنة؛ وبناء علاقات وطيدة في إطار من التنسيق والتكامل الكفيل بتحقيق التنمية في هذه الأقطار.

ثانياً- فرص التعاون العربي- الإفريقي ومعيقاته

تحتضن إفريقيا ثروات بشرية وطبيعية هائلة تؤهلها للعب أدوار طلائعية واحتلال مكانة مشرفة على الصعيد الدولي؛ ذلك أن عدد سكانها يناهز المليار نسمة؛ فيما يصل عدد دولها حالياً 53 دولة مستقلة. ويغلب طابع التنوع على التشكيلة البشرية للقارة؛ سواء كان ذلك التنوع دينياً أو عرقياً أو لغوياً أو ثقافياً.

(7) أحمد المبارك: العلاقات العربية - الإفريقية؛ ضمن العرب والدائرة الإفريقية (مؤلف جماعي)؛ مرجع سابق؛ ص46.

(8) عبد الرحمن أحمد عثمان: العلاقات العربية الإفريقية بين المجموعتين العربية والإفريقية 1973-1983؛ مجلة دراسات إفريقية؛ المركز الإسلامي الإفريقي في الخرطوم؛ العدد السادس؛ فبراير 1990؛ ص102.

وتتنوع تضاريس القارة ما بين البحار والسهول والغابات والصحاري والجبال...؛ كما تتنوع الخيرات والثروات الطبيعية بهذه القارة ما بين الغاز والماس والذهب والفوسفات والنحاس والزنك، والنفط الذي تقدر بعض الإحصائيات نسبته بأكثر من ثمانية بالمائة من الاحتياطي العالمي.

وبرغم هذه الإمكانيات المذهلة؛ فإن عدداً من البلدان الإفريقية تعيش أوضاعاً سيئة؛ سواء تعلق الأمر منها بالأوضاع السياسية غير المستقرة لعدد من الأقطار الإفريقية والتي تتعرض كل حين لانتكاسات وأزمات خطيرة؛ أو اجتماعية مرتبطة بانتشار الأمراض الخطيرة والأوبئة وسوء التغذية والبطالة والهجرة⁽⁹⁾، أو الاقتصادية في علاقتها بهشاشة الاقتصاد وضعف الاستثمار الأجنبي وضعف معدلات النمو التي أسهمت فيها أيضاً سياسة التقويم الهيكلي التي فرضتها المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) على عدد من الدول الإفريقية؛ وضعف التنافسية الاقتصادية الدولية وتزايد أعباء الديون الخارجية، أو بيئية متعلقة بانتشار الجفاف والتصحر والتلوث، وأمنية مرتبطة بالحروب الأهلية والصراعات العسكرية في مناطق مختلفة من القارة.

وتشترك مجموعة من الأقطار العربية ونظيرتها الإفريقية في عدد من القواسم التي تدعم سبل التعاون وتجعله مطلباً ضرورياً وإستراتيجياً تمليه المصلحة العليا للجانبين.

ويمكن إجمال هذه القواسم في عدد من المكونات:

- المكون البشري: تحتضن الدول الإفريقية مجموعة كبيرة من الجالية العربية التي تشتغل في التجارة وغيرها من النشاطات الاقتصادية؛ وفي مقابل ذلك؛ توجد جالية هامة من المواطنين الأفارقة في عدد من الدول العربية.

(9) تشير بعض التقارير إلى أن من بين 150 مليون مهاجر في العالم، نجد 50 مليون منهم من الأفارقة.

- المكون الطبيعي: تتوفر الأقطار العربية والإفريقية على خيرات وثروات طبيعية ومعدنية تسمح بخلق نوع من التكامل والتعاون بين الجانبين؛ كما أن الامتداد الجغرافي للقارتين الإفريقية والآسيوية يسهل من مأمورية هذا التعاون والتواصل.
- المكون الثقافي والحضاري: تمتد العلاقات الإفريقية-العربية إلى فترات زمنية بعيدة أسهم الإسلام في تمتينها.
- المكون الاقتصادي: توفر إفريقيا سوقاً تجارية واعدة وفضاءً مربحاً للاستثمار في مختلف المجالات واليادين؛ وفي مقابل ذلك تتوافر مجموعة من الدول العربية على إمكانيات مالية هامة تسمح بدعم هذه العلاقات سواء تعلق الأمر منها بمبادرات حكومية أو خاصة.
- المكون السياسي: تتباين التجارب السياسية من حيث الأهمية في الأقطار العربية والإفريقية؛ وتقدم بعض الدول الإفريقية كجنوب إفريقيا تجارب ديمقراطية مشرقة يمكن أن تفيد الدول العربية.
- مكون المخاطر والتحديات المشتركة: تواجه العديد من الأقطار العربية والإفريقية مشكلات وتحديات مشتركة؛ من قبيل تعثر مشاريع التنمية ووجود مجموعة من الصراعات والنزاعات الداخلية؛ وتهديدات مرتبطة بالهجرة والإرهاب والتخريب والتدخلات الأجنبية، التي تفرض مجابقتها في إطار من التنسيق والتعاون.
- المكون الإستراتيجي والأمني: تتموقع الدول العربية والإفريقية في مناطق إستراتيجية هامة؛ سواء تعلق الأمر منها بالبحر الأحمر وقناة السويس ومضيق جبل طارق، تسمح لها بلعب أدوار وازنة على الصعيد الدولي وتفرض تنسيقاً وتعاوناً لمواجهة مختلف التهديدات الخارجية الداهمة أو المحتملة.
- إن مستوى العلاقات العربية - الإفريقية لا يعكس حجم وأهمية هذه الفرص الواعدة؛ ذلك أن هناك ضعفاً كبيراً يعتور التمثيل الدبلوماسي العربي في عدد من الأقطار الإفريقية؛ وقد لاحظ أحد الباحثين أنه و "باستثناء مصر والجزائر وليبيا التي

كان لها خلال عام 2000: 42؛ 43؛ 32 سفارة على التوالي؛ فإن أقطاراً عربية أخرى لها تمثيل محدود في عموم القارة*. وبضيف نفس الباحث بأن "بعض الأقطار العربية مثل لبنان الذي له أكثر انتشار وأضخم عدد من المغتربين في القارة السمراء؛ ليس له سوى 8 بعثات في إفريقيا التي تضم 42 دولة إفريقية غير عربية؛ وينطبق الحال على موريتانيا التي لها جاليات كبيرة في غرب إفريقيا؛ ومع ذلك فليس لها سوى أربع سفارات" (10) ونفس الشيء بالنسبة للمغرب الذي تظل تمثيلته متواضعة في الأقطار الإفريقية (11).

كما أن الاستثمارات العربية في دول إفريقيا لازالت هزيلة؛ مقارنة مع نفس الاستثمارات العربية التي تباشر في مناطق أخرى من العالم (أوروبا وأمريكا وآسيا..). ففي مقابل العلاقات الوطيدة التي تربط عدداً من الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا بإفريقيا وتدعمها اتفاقيات هامة تشمل مختلف المجالات والميادين؛ ظلت علاقة العرب بإفريقيا في مجملها سطحية ومرحلية.

والواقع أن هناك مجموعة من الإكراهات والصعوبات التي تجعل العلاقات العربية - الإفريقية سطحية؛ وتحول دون بلورة شراكة إستراتيجية هامة بين الطرفين؛ علاوة عن دور الاستعمار الأوروبي في الإساءة لصورة العرب والمسلمين داخل المجتمعات الإفريقية من خلال تشويه الحقائق التاريخية وتزويرها؛ وذلك بربط ظاهرة الرق بإفريقيا بالعرب والمسلمين؛ بما يهدد مصالح الدول العربية ووجود الجاليات العربية في إفريقيا (12).

(10) عبد السلام بغدادى: الجماعات العربية في إفريقيا؛ دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في إفريقيا؛ جنوب الصحراء؛ مركز دراسات الوحدة العربية؛ الطبعة الأولى 2005؛ ص 715.

(11) يتوفر المغرب على ثمان عشرة (18) تمثيلية دبلوماسية في دول إفريقية غير عربية.

(12) انظر في هذا الشأن؛ محيي الدين صاير: العرب وإفريقيا؛ العلاقات الثقافية: المكتبة العصرية؛ صيدا، بيروت؛ الطبعة الأولى 1987؛ ص 6؛ وكذلك عبد السلام بغدادى: الجماعات العربية في إفريقيا؛ المرجع السابق؛ ص 731.

فالنزاعات العربية البينية المختلفة وضعف الجامعة العربية انعكس بالسلب على أداء العرب إزاء دعم مختلف القضايا الإفريقية العادلة دولياً. فيما لاحظ أحد الباحثين أن "ثمة تأثيراً سلبياً قوياً للتوجه في معظم أنحاء إفريقيا والوطن العربي إلى بناء التنظيمات الإقليمية الفرعية منفصلة إستراتيجياً عن البناء الإقليمي الشامل للجامعة العربية أو الاتحاد الإفريقي" (13).

كما أن التنافس الدولي على القارة الإفريقية خلال العقدين الأخيرين؛ أدى إلى ضيق هامش التحرك العربي في هذه القارة.

ومعلوم أن الاهتمام الدولي بإفريقيا تنامي في السنوات الأخيرة بعد ظهور مجموعة من الاكتشافات البترولية وتزايد أهمية المواد الخام التي تحفل بها القارة وارتفاع نسبة الطلب عليها في الأسواق الدولية.

فعلاوة على اهتمام قوى دولية كبرى بإفريقيا كالصين التي نجحت في نسج علاقات جيدة مع أكثر من أربعين دولة إفريقية؛ مما سمح لها بتعزيز تواجدتها الاقتصادي والتجاري بالقارة السمراء بعدما تمكنت من رفع معاملتها التجارية مع الدول الإفريقية من 10 مليارات دولار عام 2000 إلى 106 مليار دولار عام 2008؛ والولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ سعت العديد من القوى الدولية الصاعدة إلى تمتين علاقاتها مع بلدان إفريقية ونذكر في هذا السياق: مجموعة من دول أمريكا اللاتينية وتركيا وإيران.

أما إسرائيل التي "تعمل باستمرار على إعطاء ما يسمى بأمن الكيان الصهيوني والمصلحة القومية بعداً إقليمياً ودولياً وربطه بشبكة من العلاقات مع أقطار هذه القارات الثلاث انطلاقاً من إدراك الأهمية الإستراتيجية لهذه الأقطار الناشئة عن

(13) حلمي شعراوي: التعاون الإفريقي من التحرر الوطني إلى العولمة؛ المجلة العربية للعلوم السياسية؛ الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية؛ العدد 15؛ صيف 2007؛ ص 83.

الموقع الجغرافي بالنسبة له" (14)، فقد تمكنت في أواخر التسعينيات من ربط علاقات دبلوماسية اقتصادية وسياسية وتجارية وعسكرية مع 42 دولة إفريقية (15)، ويشير تقرير وزارة الصناعة والتجارة الإسرائيلية لعام 2000 إلى أن حجم الصادرات الإسرائيلية إلى إفريقيا وصل إلى 478 مليون دولار وهو يمثل 2,1 بالمائة من إجمالي نسبة الصادرات الإسرائيلية، بينما بلغت الواردات 355 مليون دولار شكلت 1,3 بالمائة من إجمالي نسبة الواردات الإسرائيلية" (16).

وهكذا تمكنت إسرائيل في السنوات الأخيرة من تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية مع عدد من الدول الإفريقية؛ مستفيدة في ذلك من الفراغ الذي خلفه الغياب العربي في هذا الشأن؛ مما أدى إلى التمرکز في مناطق تكتسي أهمية إستراتيجية بالنسبة لأمن بعض الدول العربية بصورة خاصة أو الأمن القومي العربي بشكل عام كمنطقة البحر الأحمر، بعدما تنبعت إلى الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها هذه القارة من حيث كونها مصدراً غنياً للمواد الخام اللازمة لصناعاتها وسوقاً مربحة لمنتجاتها المختلفة؛ فضلاً عن محاصرة مختلف الأقطار العربية والتضييق على مصالحها الإستراتيجية في هذه الأقطار وربح أوراق تسمح بتهديد أمنها القومي.

ثالثاً- نحو إستراتيجية عربية - إفريقية لمواجهة التحديات المشتركة

إذا كانت قضايا التحرر ومواجهة الاحتلال قد أسهمت بشكل ملحوظ في توطيد العلاقات الإفريقية - العربية خلال فترات تاريخية معينة؛ فإن الواقع الدولي المتغير

(14) حلمي عبد الكريم الزعبي؛ القارة الإفريقية وأولوياتها في السياسة الخارجية الصهيونية؛ ضمن العرب والدائرة الإفريقية (مؤلف جماعي)؛ مرجع سابق؛ ص 172.

(15) ويشير البعض إلى أن نيجيريا وهي أحد أكبر دول إفريقيا من حيث السكان وبغالبية مسلمة تستورد معظم حاجياتها من الأسلحة من إسرائيل. يراجع في هذا الشأن؛ محمد السالك؛ العرب يخرسون إفريقيا؛ العرب الأسبوعي؛ بتاريخ 19 يونيو 2010.

(16) نادية سعد الدين؛ التطلع الاقتصادي الإسرائيلي في شرق إفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي؛ ضمن العرب والدائرة الإفريقية (مؤلف جماعي)؛ مرجع سابق؛ ص 154.

بتحدياته ورهاناته يوفر أرضية خصبة للتعاون والتنسيق كسبيل لمواجهة مختلف التحديات في أبعادها الداخلية والجهوية والدولية.

ويبدو أن ملف العلاقات العربية - الإفريقية يتطلب المزيد من تسليط الضوء من قبل الباحثين والمهتمين؛ من أجل الوقوف على الإمكانيات والفرص التي يتيحها هذا التعاون والتنسيق؛ ومختلف الإكراهات والصعوبات التي تعرقل بناء شراكة إستراتيجية واعدة بين الطرفين.

إن دعم العلاقات العربية- الإفريقية ينبغي أن يتجاوز المجاملات الدبلوماسية الرسمية وتوجيه المساعدات الإنسانية؛ إلى مستوى علاقات شراكة إستراتيجية شاملة تستند إلى منطق تبادل المصالح المبنية على نسج علاقات متينة في مختلف الميادين والمجالات الاقتصادية والسياسية والتقنية والثقافية..؛ سواء تعلق الأمر بدعم الاستثمار في هذه القارة العذراء أو/و إحداث مراكز ثقافية عربية وإسلامية في مختلف أقطار هذه القارة أو عقد شراكات واتفاقيات وتبادل الخبرات والتجارب في مختلف المجالات والميادين، بما يعطي لهذه العلاقات طابعا من الأهمية والاستمرارية ويضمن دعما إفريقيا فاعلاً لمختلف القضايا العربية ودعماً عربياً لمختلف القضايا الإفريقية.

حقيقة أن المساعدات الإنسانية والتقنية التي تقدمها بعض الدول العربية إلى دول إفريقية في إطار صناديق خاصة أو مبادرات حكومية مختلفة تسهم في دعم هذه العلاقات وإغنائها؛ غير أنها تظل غير كافية لإرساء علاقات متينة وإستراتيجية.

إن الواقع الدولي الراهن بتحدياته المختلفة؛ يفرض التنسيق والتعاون في إطار تكتلات فاعلة؛ كما أن تنامي المخاطر الدولية العابرة للحدود من قبيل الإرهاب بعد تركز القاعدة في مناطق مختلفة من القارة الإفريقية؛ والتهديب والتصحّر والهجرة والأمراض الخطيرة، يفرض قيام هذه الشراكة الإستراتيجية.

ومعلوم أن القمة الإفريقية - العربية المنعقدة في القاهرة سنة 1977 أكدت على أهمية التعاون المالي والاقتصادي بين الطرفين؛ فالقارة الإفريقية توفر فضاءً خصباً

للاستثمارات العربية في مجالات مختلفة يمكن أن تسهم دعم مشاريع التنمية في هذه الأقطار وتعود بالربح على الدول العربية أيضاً.

لقد ظل الحضور الاقتصادي والتجاري العربي في إفريقيا دون المطلوب والمأمول؛ فإذا استثنينا بعض المحاولات الاستثمارية في القطاعين العام والخاص لكل من مصر والإمارات والكويت والمغرب ومصر ولبنان وليبيا واليمن؛ فإن غالبية الدول العربية لم تقتنع بعد بأهمية الاستثمار في هذه البلدان؛ ولا يخفي الكثير من المغاولين والمستثمرين العرب تخوفهم من الاستثمار في إفريقيا لاعتقادهم بأن الأمر ينطوي على قدر من العجازفة والمخاطرة؛ بالنظر إلى الحروب والنزاعات التي تنتشر في عدد من الأقطار الإفريقية؛ بالإضافة إلى معوقات مرتبطة بالتعقيدات الإدارية وعدم استقرار القوانين والافتقار للخبرات والكفاءات المحلية المدربة وعدم القدرة على تمويل المشاريع والتعثر في توفير السيولة النقدية اللازمة، أو معوقات اجتماعية متعلقة باختلاف البيئة الاجتماعية عما هو موجود في الدول العربية، فضلاً عن المعوقات المتعلقة بالمخاطر السياسية، وتقلبات السوق، وضعف البنية التحتية، ونقص الضمانات⁽¹⁷⁾.

ومع ذلك؛ يشير أحد الباحثين⁽¹⁸⁾ إلى أنه وبرغم هذه المعوقات والإكراهات فإن القارة السمراء أرض خصبة للاستثمارات ولا يوجد استثمار مربح خال من المخاطر، والقول بعدم وجود مناخ آمن للاستثمار في إفريقيا هو ترويح من الغرب لردع غيرهم من المستثمرين من الاستثمار في إفريقيا.

فقد شهدت القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أسهمت في تحقيق نوع من الاستقرار والتداول السلمي على السلطة في عدد من الأقطار؛ كما أسهمت في رسم صورة مشرقة عن القارة بعيداً عن

⁽¹⁷⁾ د. أنورف نويبة: الاستثمار العربي في القارة السمراء بين الواقع والمأمول، الخليج الإماراتية، 5 ديسمبر 2010.

⁽¹⁸⁾ المرجع السابق نفسه.

الصور النمطية المرتبطة بالحروب والمجاعة والانقلابات، وهو ما كان له الفضل في حدوث تحسن ملحوظ في بيئة الاستثمار بعدد من الدول الإفريقية وتزايد الاهتمام الدولي بالاستثمار في هذه القارة؛ وتؤكد دراسة أنجزها المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا حول سبل تشجيع الاستثمار العربي في إفريقيا إلى أنه نتيجة لهذه الإصلاحات بلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا عام 2007 حوالي 53 مليار دولار مقابل 39 مليار عام 2006.

كما أن ما تشهده المنطقة العربية من حراك مجتمعي من شأنه أن يوفر شروطاً داخلية تدعم التقارب بين الطرفين بما ينسجم ورغبة الشعوب وتحقيق المصالح المشتركة؛ بعدما ظلت مختلف الأنظمة العربية التقليدية تراهن في علاقاتها الخارجية على الدول الغربية.

إن الانفتاح العربي على إفريقيا أضحى أمراً ضرورياً تمليه المصالح العليا للطرفين؛ بالنظر للفرص التي يطرحها التنسيق والتعاون بين الجانبين؛ وبالنظر إلى التهافت الإسرائيلي المتزايد على إفريقيا الذي يسعى في أحد جوانبه إلى محاصرة مصالح العرب وتهديد أمنهم القومي بصورة فعلية.

وهو انفتاح لن يتم بشكل سليم إلا بإقامة علاقات اقتصادية متينة مع الدول الإفريقية تسمح بإخراج هذه العلاقات من طابعها السطحي والمرحلي إلى علاقات إستراتيجية كفيلة بدعم جهود التنمية لدى الطرفين وبتوحيد المواقف والسياسات إزاء مختلف القضايا التي تهم الجانبين في عالم كثرت فيه التهديدات والمخاطر؛ ولم يعد فيه مكان لتحرك الدولة إلا في إطار تكتلات قوية. وبتكثيف الحضور الدبلوماسي العربي داخل الأقطار الإفريقية أيضاً.

وبالموازاة مع ذلك ينبغي دعم المشاريع الثقافية الرامية إلى إقامة مراكز ثقافية واجتماعية في هذه الأقطار ودعم فعاليات المجتمع المدني التي تعنى بالعلاقات العربية-الإفريقية في مختلف المجالات والميادين؛ واستحضار الشؤون الإفريقية في برامج ومقررات التعليم في الدول العربية وضمن اهتمام وسائل الإعلام؛ والمساهمة الفاعلة

في تدبير المنازعات والأزمات الإفريقية على اختلافها في إطار وساطات ومساع حميدة بناءة.

وهي مهمة ينبغي أن تدعمها الحكومات العربية في إطار سياسات ومخططات إستراتيجية؛ وينخرط فيها القطاع الخاص أيضا بشكل كبير؛ كما أنه على جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الإفريقية، أن تدعم هذا التوجه لتحقيق نوع من التنسيق⁽¹⁹⁾ في هذا الشأن.

إن الواقع الدولي يبرز يوماً بعد يوم أهمية التجمعات والتكتلات الإقليمية؛ ذلك أنه لم يعد بإمكان الدول العيش بشكل منفرد في عالم تنهافت فيه القوى الكبرى على خيارات وأمن ومصالح الدول الضعيفة؛ فالقارة الإفريقية وبرغم الإمكانيات المختلفة التي تزخر بها؛ لا زالت تعيش أوضاعاً اقتصادية واجتماعية وسياسية، ونفس الشيء بالنسبة لعدد من الأقطار العربية؛ الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام عدد من القوى الدولية الكبرى للتدخل بشتى الوسائل والسبل في المنطقتين..

إن هذه الوضعية تفرض دخول الطرفين في شراكات إستراتيجية متوازنة ومبنية على تبادل المصالح في إطار التعاون جنوب - جنوب؛ بما يسمح بمواجهة مختلف التحديات؛ سواء في بعدها المحلي المرتبط بالتنمية أو في بعدها الخارجي الكفيل بمواجهة مختلف الأطماع والمخاطر الأجنبية.

(19) يبدو أن المبادرات الليبية داخل الجامعة العربية الداعية إلى دعم العلاقات العربية- الإفريقية لم تثل الاقتسام الكافي من قبل عدد من الدول العربية.